Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1): 378-398
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.19

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

Analysis and Measurement of the Impact of Oil Revenues and Foreign Investment on Economic Growth in Iraq During the Period (2003-2023)

Asst. Prof. Dr. Kamran Ahmed Hama
University of Sulaimani – College of Administration and Economics
kamaran.hama@univsul.edu.iq

Key words:
Economic Growth, Investment, Oil Revenues, Oil Prices.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	08 ***Mar***. 2025
Accepted	18 ***Mar***. 2025
Avaliabble online	30 ***Jun***. 2025

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Asst. Prof. Dr. Kamran Ahmed Hama
University of Sulaimani

Abstract:
Investment is a fundamental pillar of all economies and a key driver of societal progress and advancement. In developing countries, investment serves as the primary mechanism for economic expansion across various sectors, enabling them to catch up with global progress and achieve sustainable growth. The economic development literature emphasizes investment as a crucial factor in fostering overall economic growth. It involves creating new productive capacities while preserving existing ones, with foreign investment playing a significant role in enhancing economic performance.
This study examines the impact of foreign direct investment (FDI) and oil revenues on Iraq's economic growth from 2003 to 2023, utilizing the EViews software for analysis. Based on the estimated parameters and their respective indicators, a 1% increase in FDI leads to a 2.08% rise in Iraq's economic growth in the short term, while the long-term effect is 1.10%. Similarly, a 1% increase in oil prices results in a 4.19% rise in economic growth in the short term, with the long-term effect declining to 0.30%.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1):378-398
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.19

تحليل وقياس أثر الإيرادات النفطية والاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2003-2023)

أ.م..د كامران احمد حمه
جامعة السليمانية – كلية الإدارة والاقتصاد
kamaran.hama@univsul.edu.iq

المستخلص

يعد الأستثمار أحد الركائز الاساسية في بعض الاقتصادات الموجودة، والذي كان سببا في تقدم ورقي المجتمعات، اما في البلدان النامية فيعد الاستثمار الوسيلة الاساسية لتطور والتوسع في جميع القطاعات الاقتصادية حتى تستطيع اللحاق بركب التقدم وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، حظي الاستثمار باهتمام كبير في الأدب الاقتصادي التنموي باعتباره المفاتح الرئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية بشكل عام ، فهو يعني خلق او ايجاد طاقات انتاجية جديدة الى جانب الحفاظ على الطاقات الموجودة اصلاً، وللاستثمار الاجنبي دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي في العديد من الدول.

يركز البحث على البحث أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والايرادات النفطية؛ (وذلك باستخدام اسعار النفط كبديل عن الأيرادات النفطية في تلك الفترة) على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2003-2023 وذلك باستخدام برنامجEviews ، اعتمادا على (حجم(المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما زاد (الاستثمار الاجنبي المباشر) بمقدار (1%) أدى الى ارتفاع (النمو الاقتصادي) في العراق بمقدار(2.08%) في الامد القصير، الا ان هذا التاثير بلغت (1.10%) في الامد الطويل، اعتمادا على (حجم(المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما زاد (أسعار النفط) بمقدار (1%) أدى الى ارتفاع (النمو الاقتصادي) في العراق بمقدار(4.19%) في الامد القصير، الا ان هذا التاثير بلغت (0.30%) في الامد الطويل.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الاستثمار، الايرادات النفطية، اسعار النفط.

المقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي والإيرادات النفطية من الركائز الأساسية في بعض الاقتصادات التي كانت سببًا في تقدم ورقي المجتمعات، أما النمو الاقتصادي فيعتبر أداة لتحسين نوعية الحياة في البلدان النامية (لأنه يمثل الزيادة المطردة السنوية التي يسجلها أي اقتصاد في مجموع الإنتاج أو الدخل). ويقاس بالزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي مقسومًا على عدد السكان في البلد، كما يقاس بالزيادة المطردة في نصيب الفرد من الناتج المحلي، وإن النمو السريع والمستدام بالغ الأهمية للتقدم السريع للبلاد، ومن خلال مؤشرات النمو الاقتصادي يمكن التعرف عن قرب على ما حققه النمو الاقتصادي العراقي.

الاستثمار الأجنبي آلية نمو اقتصادي عالمي تبعا لنظرية النمو الاقتصادي، تقوم هذه العلاقة الايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على افتراض أن هذا النوع من الاستثمار يجلب معه تحسينات في التكنولوجيا والكفاءة الإنتاجية، وهذه العناصر تؤدي إلى حدوث نمو اقتصادي حسب وجهة النظر هذه، ويعتقد بانتقال المعرفة من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الشركات المحلية. ويعرف هذا في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، بانتشار المعرفة، حيث يؤدي نشر المعرفة إلى تحسين الإنتاجية والكفاءة في الشركات المحلية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في دراسة تأثير الإيرادات النفطية والاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة من 2003 إلى 2023، شهد العراق تحولات اقتصادية كبيرة بعد عام 2003، حيث تأثرت اقتصاده بشكل رئيسي بالإيرادات النفطية التي شكلت المصدر الأساسي للإيرادات الحكومية. ومع ذلك، فإن الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية جعل الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أثر سلبًا على استقراره ونموه، في المقابل، يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد العوامل الحيوية التي يمكن أن تساهم في تنويع الاقتصاد وزيادة النمو، ولكن العراق يواجه تحديات كبيرة في جذب هذا الاستثمار بسبب الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة، إضافة إلى الفساد الإداري والمالي الذي يعيق بيئة الاستثمار، فإن البحث سيسلط الضوء على العلاقة بين هذه العوامل وكيفية تأثيرها على النمو الاقتصادي في العراق خلال هذه الفترة، مع التركيز على البحث في العوامل التي تحد من استفادة العراق من هذه الإيرادات والاستثمارات.

فرضية البحث:

تكمن فرضية البحث فيما يلي:

- إن الايرادات النفطية تعتبر ركيزة لخلق النمو الاقتصادي في العراق.
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابًا على معدلات النمو الاقتصادي.
- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر محركًا قويًا للنمو الاقتصادي وله آثار إيجابية على الاقتصاد في حال توفر المناخ الاستثماري الملائم.
- توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والايرادات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2003-2023).

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الايرادات النفطية تعتبران من بين وسائل التمويل الحديثة نسبيًا، والتي تمثل بديلاً متميزًا مقارنة بأشكال التمويل التقليدية كالقروض الخارجية والمساعدات الدولية، نظرًا لانخفاض تكلفتها وتدنّي المخاطر المرتبطة بها، بالإضافة إلى كثرة النقاش الدائر حول مدى جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث تبرز العديد من التجارب الدولية التي استهدفت الاستفادة من هذا النوع من الاستثمار في دفع النمو الاقتصادي، وخلق تكامل بين الاستثمار الأجنبي والمحلي خدمة لأهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة الأبعاد الاقتصادية لكل من الايرادات النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم مصادر التمويل الخارجي، ومن ثم توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق وقياس الأثر المتبادل بينهما خلال الفترة من 2003 إلى 2020. كما تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق، وتحديد العراقيل التي تواجهها وسبل التخفيف منها.

منهجية البحث:

من أجل دراسة إشكالية موضوع البحث وتحليل أبعادها والإجابة على تساؤلاتها تمت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالدراسة القياسية استخدام برنامج Eviews، ثم

الأسلوب التحليلي الكمي: حيث سيتم استخدامه لتقدير نموذج لاختبار العلاقة موضوع البحث قياسيا بالاستفادة من أسلوب تحليل السلاسل الزمنية. كما سيتم تحليل إمكانية استخدام رأس المال الأجنبي (الاستثمار الأجنبي) في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتوضيح وقياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة من 2003 إلى 2020.

الحدود المكانية والزمنية للدراسة:

الحدود المكانية: تشمل عملية الاستثمار الأجنبي في جمهورية العراق مع اسعار النفط.
الحدود الزمنية: تشمل البحث المدة (2003 - 2023)

هيكلة البحث:

قُسم البحث إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول يتضمن موضوعين، الأول يتناول الاستثمار والاستثمار الأجنبي، بينما يتناول الموضوع الثاني أسعار النفط كممثل للإيرادات النفطية، أما المبحث الثاني فيتضمن نظريات النمو الاقتصادي، والمبحث الثالث يتضمن تحليل البيانات بشأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وأسعار النفط على النمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة من 2003 إلى 2023.

المبحث الأول

التحليل النظري للاستثمار والاستثمار الأجنبي والإيرادات النفطية

إن موضوع الاستثمار يعد من المواضيع الأساسية التي تُبحث في الأدبيات الاقتصادية كعامل مهم في دراسة النمو الاقتصادي. إن الاستثمار المحلي العام (خاصة في الدول الريعية) يعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية لتمويل عملية الاستثمار. لذا، يتم تناول التحليل النظري لكلا الموضوعين على النحو التالي:

أولاً: الاستثمار والاستثمار الأجنبي:

يُعد الاستثمار من الركائز الأساسية التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث يعني تخصيص الأموال في مشاريع أو أصول تهدف إلى تحقيق عائدات مالية مستقبلاً. يمكن أن يكون الاستثمار محليًا، حيث يتم من خلال الموارد المحلية، أو خارجيًا، عندما يتم توجيه الأموال عبر الحدود، أما الاستثمار الأجنبي، فيتمثل في تدفق رأس المال من دول أخرى إلى الدولة المستقطِبة بهدف تحقيق الربح والنمو الاقتصادي، ويمكن تسليط الضوء على الاستثمار الأجنبي والمحلي من خلال النقاط التالية:

1- مفهوم الاستثمار:

إن كلمة الاستثمار من المصطلحات الاقتصادية المتعارف عليها في الادبيات الاقتصادية، ومعناها في علم الاقتصاد يقصد به، أي زيادة أو إضافة جديدة في ثروه المجتمع تأخذ شكل بناء المصانع والمباني والمزارع والطرق والجسورغيرها التي تعد زيادتا في رصيد الاقتصاد القومي (قبال،2013،17) .

"يعرف الاستثمار بأنه عملية اقتصادية تنطوى على توفير رأس المال تهيئة المناسبة لاستخدامه بقصد انتاج سلع أو خدمات نافعة بالمعنى الاقتصادي "ويعرفه الراوي "بانه التضحية بالثروة الحالية المؤكدة لثروة غير المؤكدة، وان لجميع الاستثمارات الموجودة حاليا لها قيم مستقبلية غير مؤكدة فان المستثمرين في هذه الموجودات يتوقعون عوائد مستقبلية موجبة (حجى،2008:10). ان الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العاوائد أو الدخول أو الارباح والاموال عموماً قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادى (حردان،1997:13).

تعد فوائض الدخول النقدية سواء لدى الأفراد، أو المؤسسات، أو المنشأت الأهلية والحكومية، بمثابة المصدر الاساسي للاستثمار. ذلك لأن كل من يدخر مالاً يزيد عن حاجاته الاستهلاكية يعتبر مستثمراً محتملاً، ولكن ليس بشكل مؤكد لأنه ليس بالضرورة أن يستثمر كل ما لديه من فوائض نقدية، بل ربما يحولها إلى مجرد مدخرات أو إلى استثمارات غير حقيقية(مطر،20:2006).

2- أهمية الاستثمار:

يتمتع الانفاق الاستثماري بأهمية أستثنائية كونه المحدد الثاني للدخل القومي بعد الانفاق الاستهلاكي، حيث تشير الدراسات إلى أن الإنفاق الاستثمارى المطلوب يمثل نسبة (20.1%) من الناتج المحلى الاجمالي ويمكن تحديد أهمية الأستثمار على المستوى الوطني وكذلك على مستوى الأفراد على حدٍ سواء وكالاتي:-

يمكن تحديد أهمية الاستثمار على مستوى الفرد كما يلى(الجبوري،27:2017):

أ. أهمية الاستثمار على المستوى الفردي:

على المستوى الفردي يلعب الاستثمار دورًا محوريًا في مساعدة الفرد على تحديد الإيرادات المتوقعة من استثماراته، كما يساهم في حماية ثروته من المخاطر المختلفة، سواء كانت منتظمة أو غير منتظمة. بالإضافة إلى ذلك، يعمل الاستثمار على زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال تعزيز الأرباح المحتجزة، مما يعود بالنفع على المستثمر على المدى الطويل.

ب. أهمية الاستثمار على المستوى الوطني:

إن للاستثمار أهمية كبيرة تتمثل في خلق فرص عمل وتقليل معدلات البطالة، وزيادة معدلات التكوين والتراكم الرأسمالي. كما يساهم في توفير كوادر متخصصة وماهرة في مختلف المجالات، وجلب العملات الأجنبية عبر تصدير المنتجات الصناعية. يعتبر الاستثمار أيضًا تعبيرًا عن النمو والتقدم الاقتصادي، ويعكس مدى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يساعد في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، ودعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي(عرفة،16:2009)

3- مفهوم الاستثمار الاجنبي:

يُعَدُّ الاستثمار الأجنبي من المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع من قبل الباحثين والاقتصاديين، إذ يُعرَّف على أنه توظيف رؤوس الأموال في أصول أو ممتلكات أو حقوق ملكية، بهدف تحقيق عوائد مالية، سواء كانت على شكل أرباح دورية أو زيادة في قيمة الاستثمارات مع مرور الزمن، بالإضافة إلى تحقيق منافع اقتصادية ملموسة(قبال،17:2013).

كما يشير الاستثمار الأجنبي إلى قيام المستثمر غير المحلي بمزاولة نشاط اقتصادي بموارده المالية في دولة أخرى، حيث يكون هذا المستثمر غالبًا كيانًا قانونيًا يقوم بتأسيس فرع تابع له أو لشركة أخرى، أو يشارك من خلال مؤسسات وطنية أو أجنبية، سواء كانت عامة أو خاصة. كذلك، قد يتجسد هذا الاستثمار في شراكة مع الدولة نفسها ضمن مشاريع مشتركة بين الدولتين.

يمكن أيضًا تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه عملية يقوم بها فرد أو كيان قانوني من دولة معينة باستثمار أمواله وجهوده في بلد آخر عبر إنشاء مشاريع اقتصادية جديدة أو المساهمة في مشاريع قائمة، سواء بشكل مستقل أو بالتعاون مع مستثمرين محليين أو دوليين، أو حتى من خلال شراكات مع الحكومة أو مواطني الدولة المضيفة (احمد وخضير،139:2010) .

ووفقا لتعريف صندوق النقد الدولي (IMF) و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) يعتبر الاستثمار اجنبيا عندما يمتلك المستثمر الاجنبي ما لا يقل عن 10% من حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها . هذا الحد الأدنى يشير الى وجود تاثير او سيطرة ادارية محتملة على قرارات الشركة، مما يميزه عن الأستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يقتصر على شراء الأوراق المالية دون تاثير اداري .(BPM6,2009 IMF ,).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1):378-398
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.19

4- انواع الاستثمار الاجنبي

أ- **الاستثمار الأجنبي المباشر**: يعرف بأنه استثمار طويل الاجل كما بينة منظمة التجارة العالمية (WTO) بأنه امتلاك اصول استثمارية انتاجية تمنح صاحبها نفوذ مباشرة في الملكية الكاملة او الجزئية التي تكفل له السيطرة على ادارة المشروع ، ويحدد الحد الادنى لهذه الملكية بنسبة (10%) اما الحد الاعلى فيختلف بحسب سياسة البلد الضيف.

ب- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: تمثل الاستثمارات الخارجية للبلد المصدر لراس المال عن طريق المؤسسات المالية الإقليمية و الدولية لاستثماره بمشروعات استثمارية و تمتاز الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة بأنها قصيرة الاجل وهي تشمل الودائع الزمنية و الأوراق المالية، هناك تصنيف اخر للاستثمار والذي يتم وفقاً للنشاط الاقتصادي الذي يقوم به المستثمر اذ يصنف الى استثمارات زراعية، واستثمارات تجارية و استثمارات صناعية واستثمارات خدمية.

5- أهمية الاستثمار الأجنبي:

يمكن تحديد أهمية الاستثمار الاجنبي في النقاط الآتية (حسان،142:2010) :

أ- يسهم الاستثمار الأجنبي في توفير العملات الأجنبية الضرورية لدعم عملية التنمية الاقتصادية، إذ يؤدي إلى ضخ رؤوس أموال نقدية وعينية في الدولة المستضيفة، مما يعزز الاقتصاد المحلي ويحفز النشاط التجاري، كما يسهم في زيادة حجم الصادرات، مما يرفع من حصة الدولة من العملات الأجنبية.

ب- يسهم الاستثمار الأجنبي في الحد من معدلات البطالة داخل الدولة المضيفة، خاصة في الدول النامية التي تواجه صعوبات في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب. فمن خلال إقامة مشاريع جديدة أو إعادة تأهيل مشاريع قائمة، يمكن توفير المزيد من فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة.

ت- يعمل الاستثمار الأجنبي على رفع كفاءة الأيدي العاملة المحلية من خلال إكسابها مهارات فنية وخبرات عملية جديدة، مما يؤدي إلى تحسين مستويات الدخل وزيادة الكفاءة الإنتاجية. فمع مرور الوقت، تتراكم هذه الخبرات، ما ينعكس إيجابيًا على القوى العاملة المحلية ويعزز من قدرتها التنافسية في سوق العمل.

ث- يعد الاستثمار الأجنبي وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول النامية، إذ يجلب معه تقنيات متطورة تساعد في تشغيل وإدارة المشاريع الاستثمارية بكفاءة عالية، مما يقلل من تكاليف الإنتاج ويزيد من الأرباح. كما تستفيد الدولة المضيفة بشكل غير مباشر من هذه التكنولوجيا في تطوير بنيتها الاقتصادية والمشاريع المحلية.

ج- يعزز الاستثمار الأجنبي التنافسية بين المشاريع المحلية والدولية، مما يدفع الدولة المضيفة إلى تطوير مشاريعها الوطنية لتتمكن من منافسة الاستثمارات الأجنبية. يؤدي ذلك إلى تقليل الاعتماد على الاستيراد وزيادة معدلات التصدير، مما يسهم في رفع معدلات الادخار وخلق فوائض مالية يمكن إعادة استثمارها لدعم التنمية الاقتصادية الوطنية.

6- المعوقات امام الأستثمار الاجنبي:

بما أن الاستثمار الاجنبي يعد رأس مال خارجياً وافداً الى الدولة المستقطبة للاستثمار ومن ثم فأنه يخضع للقواعد القانونية السارية في الدولة المستقطبة للاستثمار الاجنبي، وكما يخضع للعوامل السياسية التي تسود في البلد كما أنه يخضع للعوامل الاقتصادية فيه. هذا ومع وجود اسبا اخرى قد تتعرض عملية الاستثمار الاجنبي مجموعة من المعوقات، وهي كالآتي:

أ- يُعد عدم الاستقرار السياسي والأمني في الدولة المستقطبة للاستثمار الأجنبي من المخاطر الكبرى التي قد تعيق تدفق هذه الاستثمارات.

ب- يشكل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي عائقًا رئيسيًا، حيث يحد من حرية المستثمرين ويقلل من جاذبية بيئة الأعمال.

ت- قد تؤدي سيطرة الدولة على الاقتصاد، وفقًا لرؤيتها الاقتصادية وفلسفتها، إلى اتخاذ إجراءات مثل نزع ملكية المشاريع، مصادرتها، أو تأميمها، مما يخلق بيئة غير مستقرة تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية.

ث- تمثل القيود المفروضة على التحويلات النقدية الخارجية وصرف العملات الأجنبية عائقًا أمام المستثمرين، حيث تحد من قدرتهم على تحويل أرباحهم للخارج

ج- يؤثر عدم استقرار العملة المحلية، سواء من خلال ارتفاعها أو انخفاضها الحاد مقابل العملات الأجنبية، على ثقة المستثمرين ويزيد من المخاطر المالية للاستثمار الأجنبي.

ح- يعتبر وجود مشكلة التضخم في الدول المستقطبة للأستثمار أحد عوائق امام الاستثمار الاجنبي لانها تعتبر مشكلتا من المشاكل التي تسبب عدم الاستقرار الاقتصادي وتؤدي الى خلق حالة وجودعدم الثقة والطمأنينة بالنسبة للمستثمرين لانه يؤدي الى تناقص وهروب الاموال الاجنبية من الدول المستقطبة للاستثمار الاجنبي وهجرتها الى الخارج(حسان،144:2010).

7- الآثار الإيجابية لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية

أ- الاستثمارات الأجنبية وزيادة معدل التكوين الرأسمالي:

يُعَدُّ ارتفاع معدلات التكوين والتراكم الرأسمالي من أبرز الفوائد التي تحققها الاستثمارات الأجنبية، خاصة في ظل ما تعانيه معظم الدول النامية من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية. ويرجع ذلك إلى انخفاض دخلها القومي وضعف قدرتها على الادخار، الأمر الذي يدفعها إلى تعويض هذا العجز بطرق مختلفة، إما عبر الاقتراض من الخارج، وهو ما يترتب عليه تكاليف وفوائد مرتفعة قد تؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني على المدى القصير والمتوسط، أو من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي غالبًا ما تأتي من قبل شركات عالمية تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية متطورة يصعب على الشركات المحلية الولوج إليها والمنافسة فيها (مبروك،400:2013).

ب- الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص للعمالة:

تُعد البطالة أحد أهم الدوافع والأسباب التي تجعل الدول النامية تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمارات الأجنبية التي ترى أنها تمثل قارب النجاة الذي يمكن أن يساعدها في خفض معدلات البطالة، أو على الأقل الحد منها ومن تفاقمها. وهذه المشكلة وإن كانت توجد في الدول المتقدمة إلا أنها أكثر حدة في البلدان النامية، كما أن البطالة في الدول المتقدمة تختلف نوعيتها من البطالة الي تعاني منها اغلب الدول النامية، عادةا تكون نوع البطالة في الدول المتقدمة هي بطالة مؤقتة يمكن إيجاد حل لها نتيجة مرونة الجهاز الإنتاجي والتوسع في حجم الاستثمارات في أوقات الرواج من الدورة الاقتصادية ، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الثمانينات مع بداية الانتعاش الاقتصادي ،أما في البلدان النامية تكون البطالة فيها مزمنة نتيجة لجمود الجهاز الإنتاجي فيها ، فضلاً عن انخفاض معدل الاستثمار في هذه البلدان ،ومن ثم فليس من السهل استيعاب نسبة كبيرة من قوة العمل(مبروك،411:2013).

ج- الاستثمارات الأجنبية وتحسن ميزان المدفوعات:

يعد ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية في توجيه الاقتصاد القومي و ادارتها ،نظراًلأنه في كثير من الأحيان ترتبط الإجراءات الاقتصادية (المالية والنقدية) التي تتخذ في دولة ما بحالة ميزان مدفوعات لتلك الدولة، كان هناك عجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يدفع الدولة إلى اتخاذ بعض الإجراءات اللازمة للتخفيف من هذا العجز، كالإجراءات التي تتخذها لتخفيض الانفاق العام وذلك لتقليل الإنفاق على الواردات الأجنبية، وفرض

قيود على رأس المال لحماية راس المال الوطني ودفاعاً عن قيمة العملة الوطنية في مواجهة العملات الاجنبية. (مبروك،413:2013).

د- الاستثمارات الأجنبية والعون التكنولوجي:

يعد موضوع التكنولوجيا بصفة عامة بانه موضوع الساعة دون جدال، فهو موضوع يهم دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، ولعل أهم الأسباب التي فرضت أهمية موضوع التكنولوجيا – خاصة نقلها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية – الفجوة الحقيقية الآن في التقدم الاقتصادي والصناعي والفني بين الدول المتقدمة من جانب والدول النامية من جانب آخر. وتعرف التكنولوجيا بأنها فن الأنتاج، أي الأساليب والوسائل المستخدمة في عمليات الأنتاج. (مبروك،443:2013)

ه- الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: عملية خلق النمو يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة اوهي عبارة عن تلك الإجراءات والجهود التي تبذل في سبيل رفع معدل نمو الدخل القومي والفرد الحقيقيين.

إن من البديهي تسعى الدول النامية الى تحقيق تنميتها الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي بها، فإن ذلك يحتاج إلى استثمارات ضخمة، وبالتالي فهي تتطلب روؤس أموال كبيرة قد تعجزالدول المعنية عن توفيرها بمواردها الذاتية الحقيقية وحدها، وأمام هذا العجز فإنها تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية باعتبارها احد الطرق للخروج من المأزق وتسهيل إنجاز عملية التنمية الاقتصادية .

ثانيا/ الإيرادات النفطية:

تعد الإيرادات النفطية من أهم المصادر التي تسهم في تمويل الاقتصاد الوطني للعديد من الدول، خاصة الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على انتاج وبيع النفط الخام او المكرر. تشكل تلك الإيرادات جزءًا كبيرًا من الدخل القومي في تلك الدول، وتلعب دورًا حيويًا في تمويل المشاريع التنموية، وتعزيز البنية التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية. إلا أن الاعتماد على الإيرادات النفطية قد يخلق تحديات، مثل تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يؤثر على استقرار الاقتصاد. ويمكن شرح الإيرادات النفطية من خلال النقاط التالية:

1- مفهوم الايرادات النفطية:

تشير الإيرادات النفطية بشكل عام إلى العائدات المالية التي تحققها الدول المنتجة والمصدرة للنفط، والتي تنتج عن استخراج وبيع هذا المورد الطبيعي في الأسواق العالمية، ويتم تحصيل هذه الإيرادات على شكل مبالغ نقدية تمثل جزءًا من القيمة الفعلية للنفط المصدر (إسماعيل،24:2004)، وتعتمد قيمة هذه الإيرادات على عدة عوامل، منها أسعار النفط العالمية، ومستوى الإنتاج، ومدى تحكم الدولة في إدارة قطاعها النفطي. فكلما ارتفعت الأسعار وزادت القدرة الإنتاجية والسيطرة الوطنية على القطاع، ازدادت الإيرادات النفطية تبعًا لذلك (الراوي،5:1978).

أما فيما يخص العراق، فقد تأثرت إيراداته النفطية الناتجة عن تصدير النفط بعوامل متعددة يمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين:

أ. العوامل المباشرة:

تشمل هذه العوامل و هي كالآتي:

- يؤثر التضخم العالمي بشكل مباشر على الإيرادات النفطية، حيث يُعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات لفترة زمنية غير قصيرة، مما يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للعملة. ويُعزى هذا الارتفاع أساسًا إلى زيادة أسعار السلع الصناعية والخدمات من قبل الدول الصناعية، الأمر الذي ينعكس على الاقتصادات المعتمدة على الصادرات النفطية، حيث ترتفع تكاليف الاستيراد وتنخفض القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية.

- من جهة أخرى تؤثر التقلبات في أسعار الصرف للعملات الأجنبية على الإيرادات النفطية، إذ تشير هذه التقلبات إلى التغير المستمر في قيمة العملات بالنسبة إلى بعضها البعض. وبما أن النفط يُسعَّر عادة بالدولار الأمريكي، فإن أي انخفاض في قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للإيرادات النفطية المحتفظ بها بالدولار، مما يترتب عليه خسائر محتملة في القيمة الحقيقية لهذه الإيرادات عند تحويلها إلى عملات أخرى.يؤثر التضخم العالمي بشكل مباشر على الإيرادات النفطية، حيث يُعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات لفترة زمنية غير قصيرة، مما يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للعملة. ويُعزى هذا الارتفاع أساسًا إلى زيادة أسعار السلع الصناعية والخدمات من قبل الدول الصناعية، الأمر الذي ينعكس على الاقتصادات المعتمدة على الصادرات النفطية، حيث ترتفع تكاليف الاستيراد وتنخفض القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية.
- تؤثر التقلبات في أسعار الصرف للعملات الأجنبية على الإيرادات النفطية، إذ تشير هذه التقلبات إلى التغير المستمر في قيمة العملات بالنسبة إلى بعضها البعض. وبما أن النفط يُسعَّر عادة بالدولار الأمريكي، فإن أي انخفاض في قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للإيرادات النفطية المحتفظ بها بالدولار، مما يترتب عليه خسائر محتملة في القيمة الحقيقية لهذه الإيرادات عند تحويلها إلى عملات أخرى.

ب. العوامل غير المباشرة:

تشمل هذه العوامل وهي كالآتي:

- **الإيرادات النفطية وتأثير إيداعها في الخارج:**

عندما تُودع الإيرادات النفطية في المصارف الخارجية، يمكن أن تصبح أداة تُستخدم ضد الدول الريعية، بما في ذلك العراق. إذ قد تُستغل هذه الأموال من قبل تلك المصارف في تقديم قروض لدول أخرى، مثل إسرائيل، مما يؤدي إلى تقليل القيمة الفعلية للإيرادات النفطية وتأثيرها الاقتصادي على الدولة المصدرة.

- **الإنتاج وحجم الاحتياطي النفطي:**

يُعد الإنتاج النفطي عاملًا رئيسيًا في تحديد حجم الإيرادات النفطية المستقبلية. وباعتبار أن العراق من الدول الغنية بالثروة النفطية، فإن امتلاكه لاحتياطي كبير إلى جانب ارتفاع معدلات الإنتاج وزيادة أسعار النفط يسهم في تحقيق إيرادات مالية أعلى من قطاع النفط.

2- السيطرة على الصناعة النفطية:

يشير هذا التوجه إلى استغلال النفط في الصناعات التحويلية والبتروكيميائية، بالإضافة إلى معالجة الغاز الطبيعي، مما يساهم في تحقيق قيمة مضافة أعلى مقارنة ببيع النفط الخام. إذ أن سعر البرميل الواحد من النفط المكرر أو المنتجات البتروكيميائية يفوق بكثير سعر النفط الخام، مما يجعل هذا النهج عاملًا مهمًا في زيادة العوائد النفطية وتعزيز حجم الإيرادات الناتجة عن هذا القطاع.

المبحث الثاني

النمو الاقتصادي، مفهومه وأنواعه ومقاييسه

يعد النمو الاقتصادي اليوم احد الركائز الاقتصادية للوصول الى التقدم و التطور اللازم لأي اقتصاد كان ، لهذا تحاول الحكومات المختلفة العمل لخلق النمو اللازم للأقتصاد المعني، لأهمية النمو الاقتصادي يتم تناول هذا الموضوع و شرحه من المحاور الآتية.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1):378-398
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.19

أولًا/ مفهوم النمو الاقتصادي وقياسه:

يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي، أو ارتفاع دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، مما يسهم في التخفيف من ندرة الموارد ويؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي، الأمر الذي يساعد في مواجهة التحديات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي بشكل عام. ويتم قياس النمو الاقتصادي من خلال التغيرات في الناتج القومي الحقيقي أو عبر قياس نمو الدخل القومي بالأسعار الثابتة خلال فترة زمنية معينة، مما يعد مؤشرًا مهمًا لفهم معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الدخل القومي (خليفة، 2001: 6).

يرتبط النمو الاقتصادي بزيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي، بما يساهم في رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (عجمية وآخرون، 2007: 73). ويشير هذا المفهوم إلى ضرورة أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست مجرد زيادة نقدية اسمية، بالإضافة إلى أهمية أن تكون هذه الزيادة مستدامة على المدى الطويل (عجمية وآخرون، 2007: 77).

كما يُعرَّف النمو الاقتصادي بأنه معدل الزيادة في الإنتاج أو الدخل الحقيقي لدولة معينة خلال فترة زمنية محددة (عريقات، 1997: 167). وبناءً على ذلك، لا يمكن اختزال مفهوم النمو الاقتصادي في مجرد ارتفاع إجمالي الناتج المحلي، بل يجب أن يرافقه تحسن حقيقي في دخل الفرد، بحيث يفوق معدل النمو الاقتصادي معدل الزيادة السكانية، مما يضمن تحسن مستويات المعيشة على المدى الطويل. وبما أن ارتفاع الدخل النقدي قد يكون ناتجًا عن التضخم، فمن الضروري قياس معدل النمو الاقتصادي الحقيقي باستخدام المعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد - معدل التضخم:

ويعني ذلك أن أي زيادة في دخل الفرد يجب ألا تكون مجرد ارتفاع مؤقت ناتج عن عوامل عرضية، بل ينبغي أن تعكس تحسنًا مستدامًا في القدرة الشرائية والدخل الحقيقي للأفراد (عجمية وآخرون، 2007).

ثانيا / انواع النمو الاقتصادي:

أ- النمو الطبيعي:

يحدث النمو الطبيعي من خلال عمليات تاريخية متعاقبة ومسارات موضوعية، حيث يمر بعدة يحدث النمو الطبيعي من خلال عمليات تاريخية متعاقبة ومسارات موضوعية، حيث يمر بعدة مراحل تبدأ بالتحول من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث، مما يشكل الأساس الأولي للنمو الاقتصادي. يلي ذلك مرحلة تراكم رأس المال لدعم مختلف القطاعات الإنتاجية وتعزيز القدرة على التوسع الاقتصادي. ومع استمرار النمو، يصل الاقتصاد إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، حيث يبدأ السوق بالتحرك نحو التبادل التجاري الداخلي والخارجي. وأخيرًا، تكتمل سيادة السوق الداخلي، مما يمهد الطريق لإنشاء سوق وطني أكثر تكاملًا واستقرارًا.

ب- النمو العابر:

هو نوع من النمو الاقتصادي يفتقر إلى الاستدامة والثبات، حيث يحدث نتيجة لعوامل طارئة، لا سيما العوامل الخارجية. يتمثل هذا النوع من النمو في الدول النامية عندما تشهد ارتفاعًا مفاجئًا في المؤشرات الاقتصادية بسبب عوامل خارجية، كما حدث في العراق بعد عام 2003، عندما أدى رفع الحصار وزيادة صادرات النفط إلى ارتفاع الدخل القومي نتيجة للزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية.

ت- النمو المخطط:

يُعرف النمو المخطط بأنه النمو الناتج عن عملية تخطيط شاملة تأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة واحتياجات المجتمع. وتعتمد فاعلية هذا النوع من النمو على كفاءة المخططين ومدى واقعية

السياسات الاقتصادية المتبعة، بالإضافة إلى فعالية التنفيذ والمتابعة، فضلًا عن مشاركة المجتمع في عملية التخطيط على مختلف المستويات (بن ساحة، 2011: 8).

ثالثا: قياس النمو الاقتصادي:

يتم قياس النمو الاقتصادي من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك وبالتالي فإن هذه المؤشرات تشكل مقاييسلعملية القياس و عادة تكون بسيطة وليست مركبة، أي أن كل مقاييسٍ يختص بقياس احد المؤشرات و كالآتي :

أ. مقياس المعدلات النقدية للنمو: يعتمد هذا المقياس على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، حيث يتم تقييم المنتجات العينية وفقًا لقيمتها بالعملات المتداولة. ورغم سهولة هذا الأسلوب، إلا أنه يواجه بعض التحفظات المرتبطة بضرورة توحيد النظام المحاسبي عالميًا لتسهيل التعامل مع البيانات الاقتصادية (العيسى وقطف، 2004: 125).

ج. مقياس معدلات النمو بالأسعار الجارية: يُستخدم هذا المقياس عند دراسة معدلات النمو الاقتصادي المحلي على المدى القصير، حيث يتم احتساب معدل نمو الاقتصاد الوطني سنويًا استنادًا إلى البيانات المالية المتوفرة، باستخدام العملة المحلية للدولة.

د. مقياس معدلات النمو بالأسعار الثابتة: يُستخدم هذا المقياس لاستبعاد تأثير التغيرات في الأسعار الجارية على المدى الطويل، مما يجعله أكثر دقة عند دراسة معدلات النمو الاقتصادي لفترات طويلة الأجل.

ه. مقياس معدلات النمو بالأسعار الدولية: يُستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية، حيث لا يمكن الاعتماد على العملة الوطنية كأداة للقياس، بل تتم عملية القياس بالعملات العالمية، مثل الدولار الأمريكي، لضمان معيار موحد للمقارنة بين الدول.

و. مقياس المعدلات العينية للنمو: يُعتمد هذا المقياس لتحديد نصيب الفرد من السلع والخدمات العينية، خاصة عند الحاجة إلى تقييم مستوى الرفاهية الاجتماعية. ويعتبر هذا المقياس بديلاً أكثر دقة عند مقارنة مستويات التنمية بين الدول، حيث يشمل مؤشرات مثل عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد أسرّة المستشفيات، نصيب الفرد من السلع الغذائية، عدد المدارس، وعدد المعلمين بالنسبة للطلبة، وغيرها من المقاييس التي تعكس مستوى الخدمات المقدمة للسكان.

رابعا: أهداف وأهمية ودوافع النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي مجموعة من الاهداف وأهميات دوافع لدى الحكومات المعنية للعمل على خلق النمو، ومن هذه الاهداف و الدوافع ماياتي :

أ- الهدف النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى إليها جميع بلدان العالم في سبيل تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها و تحقيق الرخاء الاقتصادي، وتكمن الهدف الملح عادة في رفع معدلات النموالاقتصادي الحقيقي وتكون عادة هذه الزيادات في الناتج القومي الكلي الصافية المتحققة (العيسى،125:2004).

ب- أهمية النمو الاقتصادي:

تتجلى أهمية النمو الاقتصادي في عدة جوانب أساسية، حيث يسهم في زيادة كميات السلع والخدمات المتاحة للمواطنين والمقيمين في الدولة، مما يعزز مستوى المعيشة (عزيز، 2021: 7). كما يؤدي إلى رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية عبر زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات أعلى من الأجور والأرباح والدخول الأخرى، مما ينعكس إيجابيًا على رفاهية المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يسهم النمو الاقتصادي في الحد من البطالة والفقر، ويعمل على تحسين المستويات الصحية والتعليمية والثقافية، لا سيما للفئات ذات الدخل المحدود. ومن جانب آخر، يؤدي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى زيادة الدخل القومي، مما يعزز الموارد المالية للدولة، الأمر الذي يسهم في التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية المختلفة.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1):378-398
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.19

ت- دوافع النمو الاقتصادي:

يعد توفير الحوافز الاستثمارية المختلفة في مؤسسات الدولة أحد العوامل الأساسية المحفزة للنمو الاقتصادي، حيث تسهم هذه الحوافز في تحقيق أعلى مستويات الاستثمار والنمو، إلى جانب مجموعة من الدوافع الأخرى التي تعزز العملية التنموية (العيسى، 2004: 128). ومن بين هذه الدوافع، يبرز **الابتكار والإبداع والتطور التكنولوجي**، حيث تعتبر هذه العوامل من المحركات الرئيسية للتقدم، إذ شهد العالم تطورًا ملحوظًا في مجال التكنولوجيا على مدى فترات طويلة، مما عزز الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية. كما يلعب **الاستثمار** دورًا محوريًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال بناء المصانع، وتطوير البنية التحتية، وشراء المعدات الحديثة، إلى جانب تحسين قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. إضافة إلى ذلك، يُعد **استقرار المؤسسات** عنصرًا رئيسيًا في دعم التنمية، حيث تسعى المؤسسات، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو إدارية، إلى تحقيق الاستقرار من خلال تطبيق مبادئ الاقتصاد الكلي. وتُظهر التجارب أن البلدان التي تتمتع ببيئة مؤسسية مستقرة تشهد معدلات استثمار مرتفعة، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

خامسا: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي ويمكن ايجازها بما يلي:

أ- كمية ونوعية الموارد البشرية:

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة معدل الدخل الفردي الحقيقي ومعدل الدخل الحقيقي للفرد، فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل القومي الحقيقي اكبر ، والعكس صحيح ، وبالتالي تحقيق زيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي اما اذا تحقق معدل معين من النمو للناتج القومي الاجمالي الحقيقي وقي المقابل كان معدل النمو السكاني مساويا للنمو الاقتصادي فمعنى هذا ان الدخل الفردي الحقيقي سوف لن يتغير.

إن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة أقل من نمو معدل الطاقة الانتاجية للفرد، ويرجع السبب الى أن الافراد يميلون عادة الى الاشتغال ساعات عمل اقل مهما تحسن مستواهم المعاشي اي كلما ارتفع المستوى المعاشي للافراد كلما قل حجم القوة العاملة الفعالة في سوق العمل، وذلك بسبب زيادة الاقبال على التعليم، وتقليل ايام العمل، زيادة الرغبة في التمتع بالعطل، كذلك حجم السكان غير الفعال، حيث أن نسبة كبيرة من الافراد تفضل ترك العمل في سن مبكر نسبيا، و الاحالة على .

ب- كمية و نوعية الموارد الطبيعية:

يعتمد انتاج السلع و الخدمات في اقتصاد معين و كذلك نموه الاقتصادى على كمية و نوعية موارد الطبيعية الموجودة و متوفرة بشكل عملي كمدخلات لعملية الانتاج مثل التربة الصالحة للزراعة، وفرة المعادن، المياه، الغابات....الخ.

يستغل الانسان الموارد الطبيعية لتحقيق الاهداف الغايات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات . وان كمية و نوعية الموارد الطبيعية والبشرية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة بل انها في حالة التغيير المستمر .

يمكن أن يكتشف البلد او يطور موارد طبيعية جديدة بحيث تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، و تحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة) رأس المال، العمل...الخ(، نحو مجالات الابحاث . ويعني ذلك انه لا بد من التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الاجل القصير لتمكين الاقتصاد الوصول الى اعلى من القدرات الانتاجية في المستقبل.

ت- تراكم رأس المال:

إن اي بلد لا بد ان يضحي بجزء من الاستهلاك المادي الحالي لغرض انتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، المكائن، او بناء طرق والجسورالمواصلات، المدارس، والجامعات،

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1): 378-398
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.19

والمستشفيات...الخ، فالعوامل المحددة لمعدل التراكم الخاص برأس المال فهي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأهمها :

1- توقعات الارباح .
2- السياسات الحكومية تجاه الاستثمار . وان كلفة) او ثمن (النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب ان يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال. (عريقات،1997، 70)

ث- معدل التقدم التقني:

يعد هذا المعدل من اهم المؤشر التي تسهم في تحديد النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي الى زيادة مستوى المعيشة للسكان .ولعل الاخترعاتو الابتكارات التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشرفي الدول الغربية، تعتبر دليل على مدى التطور الاقتصادي الذي رافق هذه المخترعات في كل من انكلترا والولايات المتحدة كما اسهم نمو القطاع المصرفي في تمويل المخترعات والابداعات التكنولوجية.

لذلك فان التقدم التكنولوجي يشكل اكثر من مجرد ظهور المخترعات، فانه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة

ث-عوامل بيئية :

يتطلب النمو الاقتصادي توفير مجموعة من العوامل المشجعة: ومن هذه العوامل (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية .....الخ)، فوجود استقرار اقتصادي وسياسي و قطاع مصرفي متطور تعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي (عريقات،1997، 67-69).

المبحث الثالث

علاقة بين الاستثمار الأجنبي واسعار النفط الخام والنمو الاقتصادي

في هذا المبحث يتم تناول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والايرادات النفطية والنمو الاقتصادي، وهو موضوع بالغ الأهمية في الاقتصاد العراقي، يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في العديد من البلدان، حيث يسهم في نقل التكنولوجيا، توفير رأس المال، وفتح أسواق جديدة. كما يُعتبر من المصادر الرئيسية لتحفيز التنمية الاقتصادية في الدول النامية، خاصة من خلال تحسين البنية التحتية وخلق فرص العمل، سيتم في هذا المبحث دراسة الأثر المتبادل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي والايرادات النفطية والنمو الاقتصادي، الهدف هو فهم كيفية تأثير هذا العاملين على النمو الاقتصادي في العراق، تم تناول هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

أولًا: العلاقة بين اسعار النفط والاستثمار الاجنبي والنمو الاقتصادي في العراق:

يقصد بالناتج المحلي الإجمالي مجموع قيمة الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات بعد استبعاد قيمة السلع الوسيطة من المستلزمات السلعية والخدمية في سنة واحدة و في بلد معين، بمعنى آخر مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة للاقتصاد في سنة واحدة و في بلد معين.

إن الناتج المحلي الإجمالي يعد واحداً من أهم المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تعبر عن مستوى النمو الاقتصادي للبلد، وان تحليل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهيكله القطاعي من النقاط الرئيسية والمهمة لمعرفة مواقع الخلل ومن ثم إمكانية معالجتها. لقد شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق تذبذبا واضحا خلال مدة البحث. نتيجة لتراكمات المراحل السابقة والتي تعرض فيها العراق الى حروب وعقوبات اقتصادية وتغيير النظام السياسي في عام 2003 نتيجة الهجوم الأمريكي على العراق. إن هذا التذبذب الحاصل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1):378-398
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.19

مرتبط بتقلبات الايرادات النفطية التي تعتمد على الكثير من التغيرات الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها (الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، سنوات مختلفة).

لابد ان يتم الاشارة هنا الى ان قد تم الاستعانة باسعار النفط العالمية كبديل عن استخدام المبالغ المستحصلة كايرادات النفطية، و ذلك لأن اسعار النفط تعكس عمليا التذبذبات الحاصلة في حجم الايرادات النفطية، ربما هنا سأل سائل بان الأيرادات اتي نتيجة حاصل ضرب السعر في الكمية المباعة، صحيح و لكن بما ان حصة العراق محددة وفق اتافاقية الموجودة بين اعضاء منظمة اوبك، فاذن ان الكمية النفط المصدرة من قبل العراق ثابت نسبيا، لذا كان استخدام الاسعار النفط اكثر سلاستا وبعيدا من الأخطاء القياسية .

وبالنسبة لاقتصاد العراقي منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لوحظ أن الارتباط بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي شهد تغيرات كبيرة، وتعزى هذه التغيرات إلى العوامل السياسية والاقتصادية التي عانت منها العراق، خلال الفترة الزمنية ما بين فترة البحث (2003 و2023)، يعتبر الاستثمار عاملًا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق، إذ ساهم الأستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في تعزيز الأنشطة الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية. تتجسد هذه العلاقة بوضوح من خلال البيانات المعروضة في الجدول (1)، حيث يمكن ملاحظة التأثير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات النمو الاقتصادي. تشير الأرقام إلى أن زيادة حجم الاستثمارات يؤدي إلى تحسن ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، يعد الاستثمار ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، كما يضظهر في الجدول (1) .

الجدول (1) : نمو الناتج المحلي الاجمالي و الاستثمار الاجنبي المباشر و سعر النفط الخام بالاسعار الجارية للدولار الامريكي خلال المدة (2003-2023)

السنة	الأستثمار الأجنبي المباشر $	سعر النفط الخام $	النمو GDP ٪
2003	1,000,000,000	31.08	-36.65
2004	300000000	41.51	53.38
2005	5153000000	56.64	1.67
2006	383000000	66.05	5.64
2007	971800000	72.34	1.88
2008	1,855700000	99.67	38.2
2009	1,598,300,000	61.95	83.3
2010	1,396,200,000	79.48	6.40
2011	2,082,000,000	94.88	7.54
2012	3,400,000,000	94.05	13.93
2013	2,335,300,000	94.05	7.62
2014	10,176,400,000	93.17	0.19
2015	7,574,200,000	48.66	1.58
2016	6,255,900,000	43.29	13.78
2017	5,032,400,000	50.8	-1.82
2018	4,885,100,000	65.23	2.63
2019	3,075600000	56.99	5.95
2020	3,146600000	39.68	15.67
2021	3239600000	75.21	17.27
2022	3199900000	80.51	6.28
2023	3187500000	83	5.75

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، سنوات مختلفة البيانات، بيانات غير منشورة .

يظهر من هذا الجدول اعلاه بان الاستثمار الاجنبي المباشر قد بلغت مليار دولار امريكي في عام 2003، الا ان حجم تلك الاستثمارت قد تراجعت في اعوام (2004 – 2007) على التوالي الا ان حجم الاستثمارات من عام 2008 بدات بالأرتفاع مرة اخرى الى ان بلغ (اكثر من (10 مليارات دولار الامريكي) في عام 2014 ، و بعد هذا العام بدات هذه المبالغ بالانخفاض بسبب ما شهدها العراق من الحرب ضد الأرهاب و بالأخص منظمة (داعش) الأرهابية اما بعد عام 2020 ونتيجة لأنتشار وباء كورنا (كوفيد 19) ان هذه المبالغ شهدت انخفاضا حدا جدا بحيث ان تلك المبلغ في اعوام (2021 ، 2022 ، 2023) لم تتجاوز مقدار (مليار واحد بالدولار الامريكي).

هناك تذبذات واضحة في اسعار النفط العالمية المؤثرة بشكل مباشر ومحددة لحجم الايرادات النفطية العراقية، يتضح من الجدول بان سعر برميل واجد من النفط الخام قد بلغ (31.08) دولار امريكي، اما هذا السعر قد بدات بالارتفاع في الاعوام التالية بحيث بلغ السعر (99.67) دولار امريكي في عام 2008 ، ولكن هذا السعر شهد التراجعات كثيرة في الاعوام التي تليها و خاصة في عامي (2015 ، 2016) بحيث سجلا سعر النفط مقداري (48.66 و 43.29) بشكل متتالي . الا ان اكبر انخفاض قد سجلت في عام 2020 حيث بلغ (39.68) دولار امريكي اما في اعوام (2021 و 2022 و 2023) ارتفعت اسعار النفط مرة اخرى كما مبين في الجدول .

يتبين من خلال الجدول ايضا التذبذبات الواضحة في النموالاقتصادي نتيجة لتغييرات الحاصلة في كل من حجم الاستثمار الاجنبي المباشر و تغييرات الحاصلة في اسعار النفط في السوق النفط العالمي ان اكبر انخفاض في النمو الاقتصادي في العراق قد سجل في عام 2003 حيث بلغت نسبة النمو (36.66- %) و ذلك بسبب تاثير الحرب او الغزو الامريكي للعراق و التغيير النظام السياسي و ما حدث من عدم الاستقرار الامني ... الخ في هذا العام .

الّا إن نسبة النمو الاقتصادي قد بدات في العراق بالارتفاع نتيجة رفع الحصار الاقتصاديعن العراق و ازدياد كميات النفط المباعة مع ارتفاع اسعار النفط و ذلك من عام 2004 بحيث ان نسبة النمو الاقتصادي في هذا العام قد بلغت (58.38 %) وهذه النسبة تشكل اكبر نسبة للنم الأقتصادي في العراق خلال فترة التي تناولتها البحث ، اما في السنوات الاخرى هناك تذبذبات واضحة في نسبة النمو المتحقق ، بحيث ان في عام (2014) اقتربت نسبة النموالاقتصادي بمن الصفر حيث كانت (0.19 %) و ذلك بسبب الحرب ضد الارهاب، اما في عام 2017 سجلت نسبة النمو بالسالب بحيث كانت (1.82 - %) ، اما في الأعوام اللاحقة قد شهدت الاقتصاد العراقي تحسنا نسبيا و ارتفعت نسبة النمو في اعوام (2018 الى 2023) كما مبين في الجدول اعلاه .

ثانيا: قياس و تحليل أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2003 -2023):

لتحقيق هدف البحث المتمثل في قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق، اعتمدت هذا البحث على بيانات سنوية للمدة (2003-2023)، شملت متغيرات النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، وأسعار النفط . وقد تضمنت البحث تحليلًا وتقديرًا للبيانات باستخدام نماذج قياسية مناسبة للوصول إلى نتائج دقيقة تسهم في تحقيق أهداف البحث.

اولا: مرحلة تحديد المتغيرات المستخدمة وتوصيف النموذج

الجدول (2) يوضح التمثيل الوصفي للمتغيرات المستخدمة في الأنموذج القياسي مع الاشارات المتوقعة:

الجدول (2): المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، الاشارات المتوقعة

المتغيرات	الصفة	الاشارات المتوقع
المتغير التابع	النمو الاقتصادي	
المتغيرات المستقلة	الاستثمار الاجنبي المباشر	+
	أسعار النفط	+

المصدر: من اعداد الباحث.

تمت صياغة النموذج القياسي المقترح في الصيغة الاتية:

$$GR_t = B_0 + B_1 FDI_t + B_2 OP_t + U_t$$

حيث إن:

GR = النمو الاقتصادي

FDI = الاستثمار الاجنبي المباشر

OP = أسعار النفط

B = المعلمات

t = الزمن

U =**الخطأ العشوائي / العنصر العشوائي**

ثانيا: الثبات والاستقرار للبيانات والمتغيرات (Stationary test Unit root test):

يبين الجدول الآتي اختبار الثبات والاستقرار للبيانات والمتغيرات:

الجدول (3): نتائج اختبار الثبات والاستقرار للبيانات والمتغيرات نموذج النمو الاقتصادي في العراق

اختبار	Phillips-Perron				Augmented Dickey-Fuller Level			
المستوى	Level (المستوى)		First difference (الفرق الاول)		Level (المستوى)		First difference (الفرق الاول)	
المتغير	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend
النمو الاقتصادي	0.0004	0.0139	0.0000	0.0005	0.0346	0.2781	0.0073	0.0362
الاستثمار الاجنبي المباشر	0.0511	0.0172	0.0000	0.0001	0.0461	0.0192	0.0000	0.0000
أسعار النفط	0.0622	0.2265	0.0018	0.0099	0.0616	0.2203	0.0023	0.0123

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات السنوية خلال المدة (2003- 2023) باستخدام برنامج E-views 12.

يتبين من الجدول أعلاه بالاعتماد على اختبارين (ADF , PP) أن جميع متغيرات موضوع البحث بعد الفحص في الفرق الأول عند الاتجاه(Trend) وباستخدام اختبارين قد تبين أنها مستقرة عند مستوى المعنوية (5%)، وهذا يعنى انه يسمح بأجراء عملية التكامل المشترك و تقدير المعلمات.

ثالثا: التكامل المشترك بين متغيرات النموذج (Co-Integration Analysis):

نتائج التكامل المشترك بين متغيرات نموذج النمو الاقتصادي قد تبينت من خلال الجدول الآتي:

الجدول (4): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات نموذج النمو الاقتصادي

المتغييرات	Unrestricted Co-integration (Trace)Rank Test			Unrestricted Co-integration Rank Test (Maximum Eigen value)		
	Co-integration Rank Test (Trace)			(Maximum Eigen value)		
	Trace Statistic	.Prob	Max-Eigen Statisti	Trace Statistic	.Prob	

النمو الاقتصادي	85.137	35.01	0.000	47.040	24.252	0.000
الاستثمار الاجنبي المباشر	38.0977	18.39	0.0000	32.08	17.147	0.000
أسعار النفط	6.01218	3.841	0.0142	6.012	3.8414	0.014

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات السنوية خلال المدة (2003- 2023) باستخدام برنامج E-views 12.

يتبين من الجدول أن المتغيرات الثلاثة الداخلة في النموذج ذو تكامل مشترك عند مستوى المعنوية (5%) وهذه النتائج تبدو كأساس جيد لتقدير النموذج القياسية بدقة .

رابعا: تقدير الأنموذج القياسي (Econometrics Model Estimation):

تم اختيار نموذج **(ARDL)** لاعطائها نتائج أفضل من حيث الاختبارات الاقتصادية والاحصائية والقياسية و كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول (4).

الجدول (5): نتائج التقديرات قصيرة وطويلة الاجل باستخدام نموذج (ARDL)

المتغير التابع النمو الاقتصادي	المتغيرات المستقلة	الامد القصير		الامد الطويل	
		Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة
	الاستثمار الاجنبي المباشر	2.0895	0.0118	0.3050	0.0045
	أسعار النفط	4.1994	0.1709	1.1063	0.0136
	الحد الثابت(C)	-20.8733	0.1800	F-Bounds Test	17.2605 > 3.87

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات السنوية خلال المدة (2003- 2023) باستخدام برنامج E-views 12.

يتضح من الجدول (5) مايلي:

1: اعتمادا على (حجم) المعلمات المقدرة و إشاراتها الخاصة كلما زاد (الاستثمار الاجنبي المباشر) بمقدار (1%) أدى الى ارتفاع (النمو الاقتصادي) في العراق بمقدار(2.08%) في الامد القصير ، الا ان هذا التاثير بلغت (1.10%) في الامد الطويل ن و ذلك تعود لأثر العواملة اخرى مؤثرة في الأتصاد العراقي ، ومنها المشاكل و المعوقات المستمرة مثل الأختلال الهيكلي للأقتصاد و احادية الأقتصادي ....الخ من العوامل .

2: اعتمادا على (حجم) المعلمات المقدرة و إشاراتها الخاصة كلما زاد (أسعار النفط) بمقدار (1%) أدى الى ارتفاع (النمو الاقتصادي) في العراق بمقدار(4.19%) في الامد القصير ، الا ان هذا التاثير بلغت (0.30%) في الامد الطويل .

3: حسب نتائج اختبار منهج الحدود (Bounds Test) أن القيمة المحسوبة لـ(F- statistic) تساوي (17.2605) وهي أكبر من اعلى القيمة الحرجة (الجدولية) (Critical Value) التي تساوي(3.87) في مستويات (5%) فانها تشير إلى وجود التكامل في الاجل الطويل.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1):378-398
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.19

خامسا: مصداقية النموذج المقدر وفحص المشاكل القياسية:

إن الخطوة الاخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي تكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة وتعتمد عليها صناع القرار، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث عدة مؤشرات بما في ذلك (F , SSR , $S.E$, AIC , Adjusted R^2 , R^2) ، وكذلك عدة الاختبارات الاحصائية بما في ذلك (الارتباط الذاتي، التعدد الخطي، تجانس التباين، التشخيص ، التوزيع الطبيعي للبيانات و استقرار المعلمات المقدرة) ، والجدول (6) يبين قيم ودلالات الاحصائية لبعض هذه المؤشرات والاختبارات.

الجدول (6): يبين نتائج اختبارات لمصداقية النموذج المقدر وفحص المشاكل القياسية

المشاكل القياسية	الاختبارات القياسية	القيمة الاحتمالية الحرجة	المؤشرات الاحصائية	القيمة الاحتمالية الحرجة
مشكلة الارتباط الذاتي	LM Breusch-Godfrey Test:	0.1041	**R^2**	0.92
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	18-1.85.1	**Adjusted R^2**	0.78
مشكلة عدم تجانس التباين	Breusch-Godfrey Test:	0.3445	**F-statistiProb.(F-statistic)**	6.9075 (0.0403)
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	0.4067	**S.E. of regression Sum squared residual**	0.5423 1.1764
مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque – Bera test	0.6077	**AIC**	1.8487

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات السنوية خلال المدة (2003- 2023) باستخدام برنامج E-views 12.

يتضح من الجدول رقم (6) مايلي:

1: اجتاز النماذج كافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص، مشكلة التوزيع التطبيعي للبيانات) بعد استخدام الفروقات و الابطاء و اللوغارتمية ، وذلك دليل على ملائمة النموذج المعتمد.

2: إن معامل التحديد (R^2) لنموذج المقدر مرتفع جدا تبلغ قيمته (92%) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) مرتفع ايضا وتبلغ قيمته (92%) وهذا يعني ان كافة المتغيرات المستقلة الداخلة في النماذج لها علاقة قوية بالمتغيرات التابعة.

3: قيمة (F) و بدلالة إحصائية (0.0403) وهي أقل من قيمة (P-Value 0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، وتشير الى صحة النموذج من الناحية الاحصائية.

4: نلاحظ ان قيمة (SSR/Standard Error) عموماً قليلة و مقبولة اذ يقارن مع النماذج المتنافسة الاخرى.

5: (AIC) عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدرة، ويعّد من المؤشرات الاحصائية المهمة ، وكلما كانت قيمة اقل كان التقدير افضل، ومن خلال الجدول اعلاه يتبين ان القيم المفقودة في النموذج المقدر ليس كبيرة اذ يقارن مع النماذج المتنافسة الاخرى ، وهذا دليل على حسن التقدير للنموذج المقدر.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1): 378-398
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.19

سادسا: الاختبارات الاستقرارية النماذج (CUSUM Test, CUSUM Of Squares Test):

وللتأكد من استقرار التغيرات الهيكلية في النموذج المعتمدة في هذا البحث يجب استخدام الأختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي المعودة (CUSUM) وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعودة (CUSUM Of Squares Test)، ويعد هذان الاختباران من اهم الأختبارات في هذا المجال، ويمكن تصوير ذلك من خلال الاشكال البيانية للنماذج المعتمدة بالأتي:

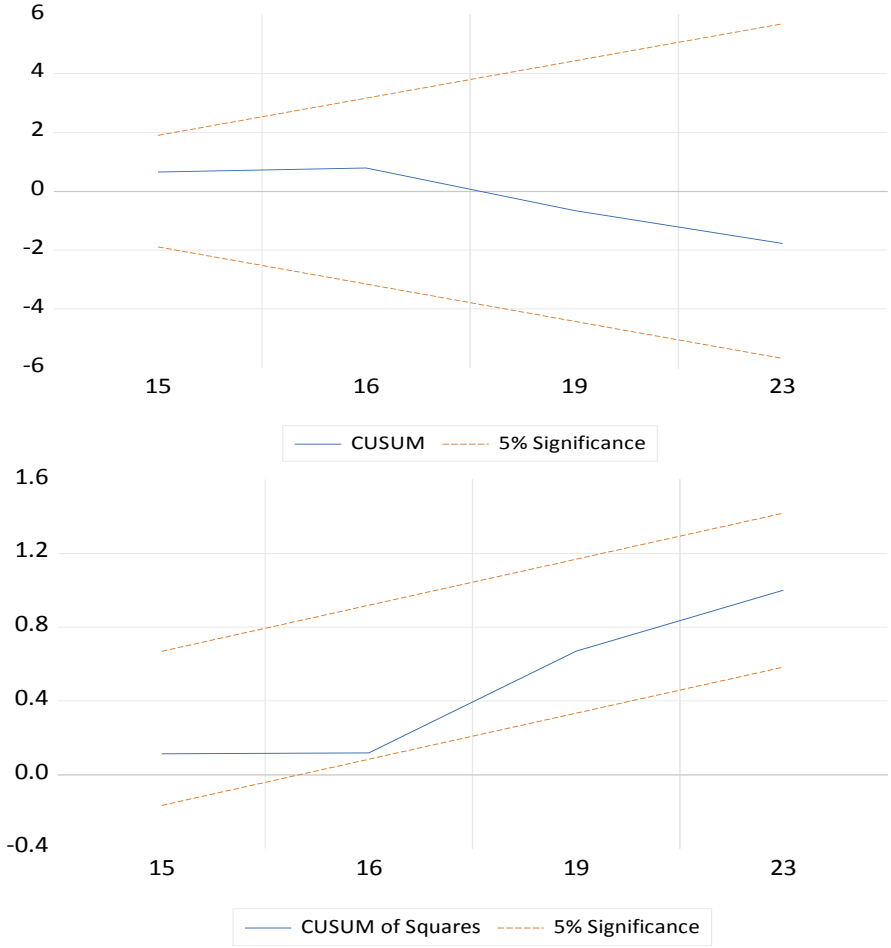

من خلال الأشكال الأعلاه فإن النموذج المستخدمة مستقرة ، لان المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخطيين وهذا يدل على استقرارية المعلمات والنموذج المقدر عند مستوى المعنوية(5%).

الاستنتاجات:

1. يُظهر البحث أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في العراق، من خلال تعزيز القطاعات الإنتاجية المختلفة مثل الصناعة و الزراعة والنفط والصناعات التحويلية كما ساعدت هذه الاستثمارات في تحسين البنية التحتية وزيادة معدلات التشغيل في بعض الصناعات.

2. الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية: بينت الدراسة أن الإيرادات العامة في العراق كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعوائد النفطية، مما جعل الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. على الرغم من الإيرادات العالية من النفط، كانت هذه الإيرادات غير كافية لتعزيز التنوع الاقتصادي المستدام.
3. تحديات إدارة الإيرادات العامة: أظهرت النتائج أن هناك تحديات كبيرة في إدارة الإيرادات العامة في العراق، بسبب الفساد الإداري وضعف المؤسسات المالية، مما أثر سلباً على قدرة الحكومة على توجيه هذه الإيرادات بشكل فعال نحو مشاريع تنموية تعزز النمو الاقتصادي المستدام.
4. اظهرت من النتائج القياسية بان اثر كل من اسعار النفط كممثل عن الايرادات النفطية و الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في العراق تختلف في الأمدين القصير و الطويل .

المقترحات:

1. بناءً على النتائج التي أظهرت تأثيرًا إيجابيًا للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في العراق، يجب على الحكومة العراقية أن تواصل العمل على تحسين بيئة الأعمال وتقديم الحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية، يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين البنية التحتية، وتقديم تسهيلات ضريبية للمستثمرين.
2. يجب أن يوجه جزء من الإيرادات النفطية إلى تعزيز القطاعات غير النفطية مثل الصناعة، الزراعة، والخدمات، هذا الامر سيساهم في تقليل اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط وتقليل ارتباطه بالسوق العالمي للنفط، وبالتالي تقليل تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني.
3. من الضروري تحسين الشفافية في كيفية إدارة الإيرادات النفطية وضمان توزيعها بشكل كفوء بين مختلف القطاعات الصناعية و القطاعات التنموية بشكل العام ، هذا الامري يؤدي الى تنشيط قدرة الدولة على الاستثمار في مشاريع تنموية تساهم في استدامة النمو الاقتصادي
4. يجب على العراق الاستثمار في تطوير مهارات القوى العاملة من خلال برامج تعليمية وتدريبية متخصصة، خاصة في القطاعات التي يساهم فيها الاستثمار الأجنبي بشكل رئيسي. هذا سيساعد في تأهيل الشباب العراقي للعمل في الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والابتكار.
5. يجب على الحكومة العراقية تطوير السياسات الاقتصادية الموافقة مع ضروريات عملية تنمية اقتصادية لضمان توافقها مع التغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية، وذلك يشمل تحسين التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي وتعزيزها، وكذلك تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لتبادل الخبرات وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

المصادر:

-1 أشرف السيد حامد قبال، الاستثمار دراسة تحليلة لاهم ملاحمة و إتجاهاته في الاقتصاد العالمي (ط1 ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، الاسكندرية ، جامعة الأزهر بطنطا 2013 .
-2 ادريس رمضان حجي شكان، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقليم كردستان دراسة ميدانية في عينة من شركات الاستسثمار المباشر (2005-2006) ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، كردستان ، السليمانية ، 2008 .
-3 طاهر حيدر حردان، مبادي ء الاستثمار (ط1 ، دار المستقبل للنر والتوزيع ، اردن ، عمان ، 1997 .

4- محمد مطر، ادارة الاستثمار الاطار النضري والتطبيقات الحملية (ص 4 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، اردن ، عمان ، جامعة الدراسات العليا الاردنية ، 2006 .
5- محمد حمد حميد الجبورى ، واقع الاستثمار في حافظة صلاح الدين دراسة تحليلية خلال المدة (2009-2013) ، رسالة ماجستير منشورة في الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت ، 2015 .
6- سيد سالم عرفة ، إدارة المخاطر الاستثمارية (ط 1 ، دار الراية للنشر والتوزيع ، اردن ، عمان ، 2009 .
7- موفق احمد ، م.حلاسامي خضير ، الاسنثمار الاجنبيي و أثرة في البيئة الاقتصادية ، مجلد الادارة الاقصاد ، العدد الثمانون ن 2010 .
8- ظافر طاهر حسان، دور الاستثمار الاجنبي في تفصيل السياسة الخارجية العراقية ، دراسات الدولية، العدد 44 .
9- نزية عبدالمقصود محمد مبروك ، الاثار الأقتصادية بلآستثمارات الأجنبية ، (ط 1 ، دار الفكر الجامعي ، مصر الاسكندرية ، جامعة الأزهر ، 2013 .
10- محمد ناجي حسة خليفة , النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم ، دار القاهرة ، مصر، 2001 .
11- محمد عبدلعزيز عجمية، الاخرون ، التمنية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق النظريات، الاستراجيات – التمويل (دار الجامعية، مصر ، الاسكندرية ، جامعة الاسكندرية، 2007.
12- حربي محمود موسى عريقات ، مقدمة فى التمنية و التخطيط الاقتطادي (ط2 ، دار الكرمل ، الاردن ، عمان، جامعة الاسراء الخاصة ، 1997 .
13- مطفى بن ساحة ، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادية في الجزائير ، رسالة ماجيستير غير منشورة، مركز الجامعي ، غردقة, 2010 -2011 .
14- مصطفى بن ساحة ، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادية في الجزائير ، رسالة ماجيستير غير منشورة، مركز الجامعي ، غردقة, 2010 -2011 .
15- نزار سعيد الدين العيسى ، د.إبراهيم سليمان قطف ، الاقتصادية الكلي مبادئ و تطبيقات (ط1 ، دار ومكتبة الحامد للنشرة التوزيع ، الاردن، عمان، جامعة عمان الاهلية ، عمان 2004 .
16- نيكار جبار عزيز ، اثر تغيرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي العراقي في خلال الفترة 2004-2019 ة كلية الادراة الاقتصاد بجامعة السليمانية ، قسم الاقتصاد ، رسالة ماجتسير في الاقتصاد 2020-2021 .
17- https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://iasj.net/iasj/pdf/eb02a294901ebc38&ved=2ahUKEwiOqMb26qP0AhV6_7sIHRkMDTkQFnoECAMQAQ&usg=AOvVaw0yvW2avvi665IGmo4mur-m .
18- https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/download/192/162/&ved=2ahUKEwjY4sXU6aP0AhUngv0HHS78AksQFnoECAoQAQ&usg=AOvVaw2KNSgWm0dWho0iIC0IJgML.
19- (IFM) Balabce of payment and International Investment position Manual (BPM 6 , 2009 .